جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
المستوى: السنة الثانية ماستر دراسات أورومتوسطية

الشلف في: 2026/01/08

اللقب:	.....
الاسم:	.....
الفوج:	.....
رقم التسجيل:	.....

خطوات الإجابة النموذجية عن أسئلة امتحان السداسي الثالث
في مقياس الديمقراطية والإصلاح السياسي في المنطقة الأورومتوسطية

السؤال الأول: **من أهم شروط إقامة المناخ الديمقراطي وجود الشفافية والمصداقية في المجتمع. أوجز المعنى والعلاقة بين المفهومين.** (06)

- **الشفافية:** تعني ببساطة **أن لا شيء غير معلن، فكل ما يحدث معلن[0.75]**، وليس هناك إجراءات خفية أو قرارات غير معلنة أو إخفاء للحقائق أو تعتيم على الوقائع**[0.75]**. والحكمة من ذلك، هو أن من حق أفراد المجتمع أن يعرفوا كل ما يجري بشأنهم، وكل ما يتخذ من قرارات تمس حياتهم وواقعهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر**[0.50]**.....
- **المصداقية:** إنها الشرط المكمل للشفافية، فإذا كانت الشفافية تعني أنه لا شيء غير معلن، فإن المصداقية تعني **أن كل ما هو معلن صحيح وحقيقي وصادق[0.75]**. فلو كان كل شيء معلن، ولا إخفاء للوقائع و الأحداث و الحقائق، ولكن كانت هذه الوقائع والأحداث غير حقيقية أو كانت الحقائق محرفة أو حدث بها تلاعب، فإن ذلك يعني عند اكتشافها فقد الشفافية وفقد المصداقية معاً**[0.75]**، ومن ثم حدوث الانفصال بين الحاكم و المحكوم**[0.50]**.....
- **العلاقة:** هي علاقة **تكاملية[01]**، أي أنه لابد و أن يسيرا الاثنين الشفافية والمصداقية جنباً إلى جنب في خطين متوازيين متفاعلين ومتبادلين التأثير**[01]**.....

.....

السؤال الثاني: **في سياق البحث عن أسباب تعثر الإصلاح السياسي في بلدان جنوب المتوسط، طرحت الباحثة المتخصصة "إيفا بالين"** (*Eva Bellin*) **متغير تفسيري آخر يختلف عن ما ورد في الدراسات والمقولات النظرية السائدة. فما هو هذا المتغير؟ وماهي مؤشرات قياسه؟** (07)

- **المتغير:** طرحت الباحثة "إيفا بالين"، بعد انتقادها الدراسات السابقة، متغير تفسيري آخر وهو: **دور الأجهزة الأمنية الإكراهية**، باعتباره - وفقاً لبالين- العائق الأساسي أمام عمليات الإصلاح السياسي في هذه البلدان**[01]**، واقترحت الفرضية التالية: كلما كانت الأجهزة الأمنية الإكراهية للنظام تمتع بالقدرة والرغبة في الدفاع عن النظام القائم، فإن احتمالات بقاء النظام ومقاومته لمحاولات الإصلاح ونزعات التغيير تُصبح أعلى**[01]**.....
- **مؤشرا ت القياس:** حددت "بالين" أربعة مؤشرات لقياس دور الأجهزة الأمنية الإكراهية، هي كالتالي:.....

- القدرة المادية**[0.50]**: أي تمتع الأجهزة الأمنية وأعضائها بالموارد المالية والإمكانيات المادية المطلوبة و بنسب كبيرة**[0.50]**..

- الدعم الدولي[0.50]: أي تلقي المؤسسات الأمنية دعم خارجي مستمر لأدوارها[0.50].....
- الطابع المؤسسي[0.50]: أي أن الأجهزة الأمنية ذات درجة مؤسسية أقل[0.50].....
- التعبئة الاجتماعية[0.50]: أي انخفاض أعداد (الكم) وقطاعات (الكيف) المطالبين بالإصلاح[0.50].....

إذن، إذا كانت الأجهزة الأمنية تمتع بقدرات مادية ودعم دولي، وتقوم على علاقات غير مؤسسية مع انخفاض مستويات التعبئة الشعبية، فإن فرص استمرار النظام وقدرته على مواجهة مطالب الإصلاح تُصبح أعلى[01].....

.....

.....

السؤال الثالث: **تشهد المنطقة الأورومتوسطية منذ بداية القرن الواحد والعشرين ظاهرة الإمتناع عن التصويت في الإنتخابات، حتى وإن كانت نسبها ومظاهرها ودلالتها مختلفة من جنوب المتوسط إلى شماله.**

ماهي التحليلات والتفسيرات المقترحة لأسباب هذه الظاهرة في ضفتي المتوسط؟ (07)

تتنوع تحليلات وتفسيرات الباحثين حول هذه الظاهرة، إلا أن أبرزها التحليل الذي قدمهُ الباحث المتخصص في العلوم السياسية "برنار مانان" (*Bernard Manin*)، فهو يرى أن الامتناع عن التصويت الانتخابي يتعلق **بأزمة سياسية عميقة** في مجتمعات دول **جنوب المتوسط**[01]، ومن بين أهم أسباب ودوافع وجوده ما يلي:.....

- شعور المواطنين بعدم الثقة في العملية الانتخابية والنتائج التي تُسفر عنها (غياب الشرعية الانتخابية) [0.50].....
- غياب المنافسة الانتخابية وانعدام البدائل السياسية الحقيقية (تقييد الاختيار والخيارات) [0.50].....
- إدراك الناخبين أن تصويتهم ليس له أي ثقل في تداول السلطة وفي تحديد السياسات العامة (ثبات الحكام والسياسات)..[0.50]
- انقطاع الرابطة أو الصلة بين الناخبين وممثليهم (سوء التمثيل السياسي) [0.50].....
- عدم الرضا السياسي العام عن برامج وسياسات الحكومات (ضعف الأداء الحكومي) [0.50].....
- تضاؤل الاهتمام بالشأن العام (غياب مبدأ المواطنة) [0.50].....

وبالنسبة لمجتمعات دول **شمال المتوسط**، فإن الامتناع الانتخابي، حسب ذات الباحث، يتعلق **بتطور في الفكر السياسي**، أي تطور في شكل الديمقراطية التمثيلية[01]. وعلى ذلك فهو يعتقد أن هذه الأخيرة تطورت من "ديمقراطية الأعيان" إلى "ديمقراطية الأحزاب" والتي استبدلت اليوم "بديمقراطية الجمهور"[0.75]. وبتعبير آخر، فإن مكان النقاش العام قد تم نقله، فهو لم يعد داخل البرلمان ولا داخل الأحزاب السياسية، ولكن يتم في فضاء أوسع ذي هيكل مختلف هو مجال الإعلام والإتصال[0.75]. ويوضح هذا التحليل الأخير أن وسائل الإعلام والإتصال الجديدة قد أتاحت للشعوب الغربية أشكالاً جديدة لممارسة الديمقراطية أكثر قرباً من المواطن العادي وأكثر ارتباطا بقضاياه المختلفة، ليست مرتبطة بأجهزة الدولة ولا بالتنظيمات الوسيطة وإنما مباشرة بالفضاء الرقمي أو الإلكتروني[0.50].....

.....

.....

أستاذ المقياس: محمد بلغالي